

Distr.: General  
27 July 2004  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل  
الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بوصفي ممثلاً للرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، أن أنقل إليكم طيه، البلاغ الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه الثالث عشر المعقود في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بأديس أبابا، إثيوبيا بشأن الأزمة في منطقة دارفور بالسودان (انظر المرفق).

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أمينو بشير والي  
السفير، والممثل الدائم لنيجيريا  
لدى الأمم المتحدة، وممثل  
الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي



مرفق للرسالة المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من ممثل نيجيريا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

البلاغ الصادر عن الاجتماع الثالث عشر لمجلس السلام والأمن

اعتمد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه الثالث عشر، المعقود في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤، البلاغ التالي بشأن الأزمة في منطقة دارفور بالسودان.

إن المجلس،

١ - يكرر الإعراب عن قلقه الشديد إزاء الحالة الخطيرة السائدة حتى الآن في منطقة دارفور، وخاصة استمرار الهجمات التي تشنها ميليشيات الجنجويد ضد السكان المدنيين، علاوة على الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان والأزمة الإنسانية؛

٢ - يؤكد الحاجة الملحة لتنفيذ المقرر الصادر بشأن دارفور (AU/Dec.54(III))، الذي اعتمده الدورة العادية الثالثة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤، والذي يوفر إطارا لمعالجة الأزمة. ويؤكد المجلس في هذا الصدد الحاجة الماسة لأن تقوم حكومة السودان على وجه العجلة بتنفيذ التزاماتها بتحييد ميليشيات الجنجويد وغيرها من الجماعات المسلحة ونزع سلاحها، وأن تقدم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة. ويكرر المجلس التأكيد أيضا على ضرورة إيواء القوات المتمردة في أماكن يتفق عليها بصورة مشتركة؛

٣ - يشدد على ضرورة أن يواصل الاتحاد الأفريقي قيادة الجهود الهادفة إلى تسوية الأزمة في دارفور وبرحب، في هذا الصدد بالدعم المقدم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الدعم المقدم من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويناشد المجلس مجلس الأمن وكافة شركاء الاتحاد الأفريقي مواصلة دعم هذه الجهود، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية والسوقية لضمان استمرار البعثة التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي نشرت في دارفور وتعزيز فعاليتها؛

٤ - يدعو جميع الأطراف، أي حكومة السودان وحركة العدالة والمساواة وحركة/جيش تحرير السودان، إلى الالتزام بدقة بالاتفاق المبرم لوقف إطلاق النار لأغراض إنسانية، الموقع في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ والتعاون بصورة تامة مع لجنة وقف إطلاق النار والمراقبين العسكريين الذين نشروا في دارفور؛

٥ - **يرحب** بعقد اجتماع بين الأطراف في أديس أبابا، في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ويأسف، في هذا الصدد، لعدم اشتراك قيادي حركة العدالة والمساواة وحركة/ جيش تحرير السودان في المحادثات. **ويشدد** المجلس على ضرورة استئناف الحوار على وجه السرعة **ويدعو** الأطراف إلى أن يكون لها تمثيل على أرفع مستوى في الجولة المقبلة للمحادثات السياسية، مع تكليف الممثلين بولاية واضحة، وإلى التفاوض بحسن نية بهدف التوصل إلى حل دائم للصراع في دارفور؛

٦ - **يشجع** رئيس اللجنة ومبعوثه الخاص إلى دارفور، السيد حامد الغابد، على متابعة مشاوراتهما مع الأطراف بنشاط بغية التعجيل باستئناف الحوار السياسي ومباشرته بنجاح. **ويحث** المجلس في هذا الصدد الأطراف على أن تتفق، بأسرع ما يمكن، على إطار عام لمتابعة الحوار، بما في ذلك الاتفاق على جدول أعمال المناقشات ومكان عقدها؛

٧ - **يناشد** جميع الدول الأعضاء مساندة الجهود الجارية بصورة كاملة، **ويرحب** في هذا الصدد، بالجهود التي يبذلها رئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس أولوسيغون أوباسنجو، لدعم الجهود السعي إلى إيجاد حل دائم للصراع في دارفور؛

٨ - **يحيط علما** بالتقدم المحرز في نشر المراقبين العسكريين والخطوات المتخذة نحو نشر قوة الحماية، التي نص عليها اتفاق ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ المتعلق بإنشاء لجنة وقف إطلاق النار ونشر المراقبين العسكريين والتي تشمل ولايتها، وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء الدورة العادية الثالثة للجمعية، حماية السكان المدنيين في حدود إمكانيات القوة، **ويرحب** المجلس بقرار نيجيريا ورواندا المشاركة بقوات في قوة الحماية؛

٩ - **يطلب** إلى رئيس اللجنة إعداد خطة شاملة وتقديها إليه للنظر فيها بشأن كيفية تعزيز فعالية بعثة الاتحاد الأفريقي في الميدان على أفضل وجه، بما في ذلك إمكانية تحويل البعثة المذكورة إلى بعثة حفظ سلام مكتملة الشروط ومزودة بالولاية والحجم اللازمين لضمان التنفيذ الفعال لاتفاق وقف إطلاق النار، مع التركيز بصفة خاصة على نزع سلاح وتحييد ميليشيات الجنجويد، وحماية السكان المدنيين وتيسير توصيل المساعدة الإنسانية؛

١٠ - **يدعو** المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي القادرة على ذلك، إلى توفير المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها للسكان المدنيين المتضررين من الأزمة. **ويشجع المجلس كذلك** المنظمات الإنسانية الأفريقية غير الحكومية على أن تشارك في الجهود الجارية **ويطلب** إلى اللجنة تقديم كامل الدعم لها؛

١١ - **يطلب** إلى اللجنة أن تقدم إليه تقييماً شاملاً للحالة في دارفور، بما في ذلك الخطوات التي اتخذت لنزع سلاح وتحييد ميليشيات الجنجويد وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية وتقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة، علاوة على حالة انتهاكات وقف إطلاق النار والحوار السياسي؛

١٢ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره **ويطلب** إلى اللجنة أن تقدم تقارير منتظمة عن الحالة، مع العمل في الوقت ذاته على بذل جهود للتوصل إلى حل دائم لجوهر الصراع.